ALAYAM الأيام
الاقتصادي
Economic
14
لمتابعة النشرة الاقتصادي وجه كاميرتك نحو شعار الملحق الاقتصادي

الأربعاء 28 شوال 1434 - العدد 8913
E-mail:biz@alayam.com
Wednesday 4th - September 2013 - No.8913

انتخابات غرفة التجارة في 19 نوفمبر

تشكيل قوائم جديدة وتوقع خوض القطاع المصرفي الانتخابات

المحرر الاقتصادي:

في الوقت الذي بدأت تتكثف فيه الاتصالات لتشكيل قوائم انتخابية لانتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين التي بحسب مصادر ستجري في 19 نوفمبر المقبل، فان ثمة حالة من الضبابية حتى الان حول من سيتولى قيادة «بيت التجار» خاصة في ظل عزوف عدد من اعضاء مجلس الادارة الحالي عن الترشيح مجددا ومن ضمنهم رئيس الغرفة د. عصام فخرو ونائبه الاول ابراهيم زينل.

وبدأ عدد من اعضاء الغرفة ممن يمثلون القطاع التجاري قائمة سيعلن عنها رسميا على هامش اجتماع مجلس ادارة الجمعية الاسبوع المقبل، ستضم وجوها شبابية من عائلات تجارية عريقة ولها عمق تجاري راسخ من مختلف التخصصات والقطاعات.

واشار الى ان عدد المرشحين على القائمة سيتراوح بين 6 الى 8 اشخاص يتنافسون على مقاعد مجلس ادارة الغرفة الذي يضم 18 مقعدا.

وفيما يتعلق برئيس الكتلة وبرنامج عملها، قال حجير سيتم حسم رئاسة الكتلة من خلال الانتخاب، اما فيما يتعلق بالبرنامج فسيتم الكشف عنه خلال الاعلان الرسمي للكتلة.

كما افاد محمود الناملیتي رئيس اللجنة الاهلية للسوق القديم بانه سيترشح ربما مع ثلاثة من تجار السوق لخوض غمار الانتخابات، املين ان تكون هذه الخطوة دافعة لمزيد من الاهتمام من جانب الغرفة بالسوق القديم وتحسين اوضاع تجاره.

والى جانب ذلك تجري عدد من سيدات الاعمال اتصالات فيما بينهن لاختيار عدد منهن لخوض المعترك الانتخابي كقائمة منفردة، او ضمن قوائم معينة اخرى.

كما ينتظر ان تدخل اطراف مصرفية ولاول مرة انتخابات الغرفة، وذلك حسب توقعات بعض المتابعين لمجريات الاستعداد لهذه الانتخابات، واذا ما حالف الفوز ايا ممن يمثلون القطاع المصرفي في الانتخابات فستكون هذه هي المرة الاولى التي يمثل فيها القطاع في مجلس ادارة الغرفة في دورته المقبلة.

يذكر ان الانتخابات المقبلة للغرفة سوف تشهد متغيرات جديدة نتيجة لصدور قانون الغرفة الجديد بمرسوم ملكي في اكتوبر 2012، والذي يضبط عملية التوكيلات وينأى بها عن الارتباط بموسم الانتخابات، وهو الامر الذي يتوقع ان يحدث تحولا جذريا في عملية الانتخاب والاقتراع نظرا لكون هذه التوكيلات او التخويلات قد لعبت دورا اساسيا ومؤثرا في انتخابات الغرفة في الدورات السابقة.

د. فخرو يؤكد الحرص على تطوير العلاقات مع الصين

اجتمع وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن فخرو بمكتبه صباح امس برئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين الدكتور عصام فخرو وبحضور عدد من رجال الأعمال وأعضاء مجلس رجال الأعمال المشترك البحريني الصيني.

وخلال الاجتماع، أكد وزير الصناعة والتجارة على ما تتمتع به مملكة البحرين من أرضية استثمارية خصبة قادرة على استقطاب أوجه الاستثمار المختلفة والتي يتطلب من القطاع الخاص الاستفادة منها في شراكاتهم التجارية مع الصين، مؤكداً حرص الحكومة والقيادة الموقرتين على فتح آفاق استثمارية وشراكات اقتصادية متطورة مع الصين التي باتت تشكل أهمية اقتصادية كبرى، ولما من شأن ذلك المساهمة في تعزيز العلاقات التجارية الاقتصادية بين مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية.

.. ويؤكد الدعم الدائم للمستثمرين والشركات

وزير الصناعة يستقبل السيد عبدالنبي الشعلة

استقبل وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن فخرو بمكتبه صباح أمس رئيس مجلس إدارة شركة الفنار للاستثمار القابضة عبدالنبي الشعلة.

وخلال اللقاء أعرب وزير الصناعة والتجارة عن الدور الفعال للمستثمرين ورجال الأعمال البحرينيين والقطاع الخاص في شتى المجالات الاقتصادية، الصناعية منها والتجارية والاستثمارية كشريك فاعل في عملية التنمية، منوهاً إلى التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة الموقرة للمستثمرين من داخل المملكة وخارجها لتقديم كافة الخدمات والأنشطة التي تصب في صالح الوطن والمواطنين، كما أعرب عن استعداد وزارة الصناعة والتجارة الدائم والمستمر لتقديم كل أنواع الدعم المطلوب للشركات المختلفة.

ومن جانبه أعرب عبدالنبي الشعلة عن شكره وتقديره لوزير الصناعة والتجارة على حرصه الدائم لدعم التوجهات الاقتصادية للقطاع الخاص، الأمر الذي أسهم في تعزيز وتطوير هذا القطاع بالشكل الذي يرقى إلى تطلعات وطموحات القيادة الحكيمة والحكومة الموقرة.

بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد للتحكيم.. نجم:

البحرين سباقة في تطبيق أحكام اليونسترال بين دول مجلس التعاون

أشار الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد نجم بأن حكومة مملكة البحرين سباقة على مستوى دول مجلس التعاون في تطبيق قواعد تحكيم اليونسترال النموذجي للتحكيم التجاري كنظام بديل لحسم المنازعات في التجارة الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي منذ ثلاثة عقود ونيف، مؤكدا في تعليقه على موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون الجديد للتحكيم على تطور وقوة البنية التشريعية في البحرين مما يسهم في خلق الاطمئنان لدى المستثمر المحلي والأجنبي على السواء عند اللجوء للتقاضي أو حصول نزاع.

وقال نجم: «من المعلوم أن هذه القواعد تطبق إذا ارتأى طرفا النزاع ذلك في حالات التحكيم المؤسسي أو تحكيم الحالات الخاصة، والتحكيم أمام مركز التحكيم التجاري الخليجي يعطي حرية أكبر للأطراف في اختيار قواعد التحكيم الإجرائية ويجوز للأطراف اختيار إجراءات إضافية للتحكيم ومن ضمنها قواعد التحكيم لليونسترال».

أحمد نجم

وأضاف بأن «الغطاء القانوني الذي يوفره مشروع القانون الجديد للتحكيم فيه مرونة وإمكانية إجراء التحكيم في مملكة البحرين أو خارجها، وذلك بعد موافقة الطرفين على إخضاعه للقانون؛ يعزز أهم العناصر المطلوبة في الحياة التجارية بابتعادها عن التقيد بالإجراءات الشكلية التي نجدها أمام المحاكم بما يؤدي لتيسير صدور قرارات أحكام التحكيم ليحقق للأطراف فرصة الحفاظ على حقوقهم».

وتابع «إن التطورات العالمية الراهنة في مجال التحكيم تفرض مواكبة القوانين الدولية لنمو التجارة والاستثمار بما يتيح بناء أرضية صلبة بين الدول مما يؤدي لإدارة مناخ استثماري أفضل».

وذكر نجم أن التعديلات الأخيرة الحاصلة في لجنة قانون التجارة الدولية في الأمم المتحدة لها أهمية ودور في توطيد العلاقات بين الدول استنادا إلى التحكيم العادل.

ونوه أمين عام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون بأنه لا يتقدم الاستثمار إلا على أرض التحكيم، وتطور التحكيم في أي دولة لا شك بأن ذلك سيترافق مع نمو الاستثمارات الموجودة فيها ويرفع من مستويات الاستثمارات الأجنبية فيها، مبينا أن التحكيم (القضاء الخاص) أصبح موازيا لقضاء الدولة في فصل المنازعات التجارية والمالية والاستثمارية بسرعة وحيادية وسرية تامة وبأحكام نهائية ملزمة لا يقبل الطعن عليها.

وأشار نجم بأن الأخذ بالتحكيم بمجموع حرياته سيشجع جذب استثمارات خارجية غير مباشرة، خاصة أن حرية الاتفاق وحرية اختيار المحكمين تعتبر مخالفتهما في أدبيات التحكيم سبباً لابطال الحكم.

وكان مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون جديد للتحكيم تسري بموجبه أحكام قانون اليونسترال النموذجي للتحكيم التجاري على كل تحكيم أياً كانت طبيعة العلاقة القانونية التي يدور حولها النزاع، إذا كان هذا التحكيم يجري في مملكة البحرين أو خارجها، واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون، ويجعل مشروع القانون الاختصاص للمحكمة المدنية الكبرى ويجيز للمحامين غير البحرينيين تمثيل طرفي النزاع إذا كان التحكيم تجارياً دولياً يجري في مملكة البحرين، علماً بأن قانون الاونيسترال النموذجي للتحكيم وتعديلاته قد صدر عام 1985 واعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

تفاقم خسائر الذهب بفعل تأخير ضرب سوريا

(رويترز) – تراجع الذهب للجلسة الرابعة على التوالي يوم الثلاثاء مع تأثر جاذبية المعدن كملاذ آمن بفعل تأخر توجيه ضربة عسكرية أمريكية محتملة لسوريا وبيانات قوية للاقتصاد العالمي.

وتراجع المعدن النفيس ثلاثة بالمئة منذ سجل في الأسبوع الماضي أعلى مستوى في ثلاثة أشهر ونصف الشهر حيث نزل عن مستوى 1400 دولار المهم نفسيا. ويأتي التراجع بعد قفزة 21 بالمئة منذ تسجيل أقل مستوى في نحو ثلاث سنوات 1180.71 دولار الذي بلغه الذهب في يونيو.

وقال فيكتور ثيانبيريا المحلل لدى ايه.ان.زد في سنغافورة «ارتفعت الأسعار أكثر من اللازم وأسرع من اللازم.

وتراجع السعر الفوري للذهب 0.3 بالمئة إلى 1390.60 دولار للأوقية (الأونصة) في حين هبطت عقود الذهب الأمريكية نحو خمسة دولارات إلى 1391.10 دولار.

وهبطت الفضة في المعاملات الفورية 0.25 بالمئة إلى 24.07 دولار للأوقية.

في المقابل ارتفع البلاتين 0.27 بالمئة إلى 1518.24 دولار وصعد البلاديوم 0.52 بالمئة ليسجل 716.22 دولار للأوقية.

تداول 2،41 مليون سهم في البورصة أمس

أقفل «مؤشر البحرين العام» يوم أمس الثلاثاء عند مستوى 1،184.40 بانخفاض قدره 4.29 نقطة مقارنة بإقفاله يوم الاثنين.

وقد تداول المستثمرون في «بورصة البحرين» 2.41 مليون سهم، بقيمة إجمالية قدرها 247.2 ألف دينار بحريني، تم تنفيذها من خلال 59 صفقة، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع البنوك التجارية والتي بلغت قيمة أسهمه المتداولة 229.3 ألف دينار، أي ما نسبته 93٪ من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها 2.37 مليون سهم، تم تنفيذها من خلال 50 صفقة.

جاء مصرف السلام في المركز الأول، إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة 86.53 ألف دينار، أي ما نسبته 35.00٪ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 955 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 15 صفقة.

أما المركز الثاني فكان لبنك الإثمار بقيمة قدرها 73.53 ألف دينار، أي ما نسبته 29.74٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 830 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 26 صفقة.

ثم جاء البنك الأهلي المتحد بقيمة قدرها 51.27 ألف دينار، أي ما نسبته 20.74٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 200 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال صفقتين.

وقد تم يوم أمس تداول أسهم 9 شركات، انخفضت أسعار أسهم 5 شركات، في حين حافظت بقية الشركات على أسعار أقفالاتها السابقة.